

استنتاجات الضمانات النووية الواردة في تقرير تنفيذ الضمانات لعام ٢٠١٦



مختبر العينات البيئية الخاص بضمانات الوكالة في زايبرسدورف، النمسا.

(الصورة من: دين كالما، الوكالة الدولية للطاقة الذرية)

في عام ٢٠١٦، تمكّنت الوكالة من التوصل إلى استنتاج بشأن ٦٩ بلداً مفاده أن جميع المواد النووية ظلّت في نطاق الأنشطة السلمية. وفيما يخصّ ١٠٤ بلدان أخرى، خلصت الوكالة إلى أنّ المواد النووية المعلنة ظلّت في نطاق الأنشطة السلمية. وقُدّمت هذه المعلومات إلى مجلس محافظي الوكالة في تقرير تنفيذ الضمانات السنوي في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

وقال المدير العام للوكالة السيد يوكيا أمانو: "إنّ استخلاصنا لاستنتاجات الضمانات أمرٌ بالغ الأهمية بالنسبة إلى الدول الأعضاء. وتستند استنتاجات

الضمانات إلى تقييمات تقنية دقيقة للمعلومات، بما في ذلك المعلومات التي جمعها مفتشونا في الميدان والتحليل الذي أجراه الخبراء في مقرنا الرئيسي على مدى السنة السابقة".

ويتفاوت نوع الاستنتاج الذي تستخلصه الوكالة بشأن كلّ دولة وفقاً لنوع اتفاق الضمانات الذي عقده الدولة المعنية مع الوكالة. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن مختلف أنواع اتفاقات الضمانات النووية عبر الرابط:

<https://www.iaea.org/topics/safeguards-legal-framework>

والبلدان التي لديها اتفاق ضمانات شاملة وبروتوكول إضافي نافذان هي وحدها التي تكون لدى الوكالة معلومات عنها وحقوق معاينة فيها تكفي لتقديم تأكيدات ذات مصداقية للمجتمع الدولي بعدم تحريف المواد النووية المعلنة عن نطاق الأنشطة النووية السلمية وعدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة.

وفيما يخصّ ثلاث دول ليست أطرافاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولديها اتفاقات ضمانات تخصّ مفردات بعينها، توصلت الوكالة إلى استنتاج بشأن تلك الدول مفاده أنّ المواد أو المرافق أو المفردات الأخرى

تنفيذ الضمانات في عام ٢٠١٦

المساعدة على منع انتشار الأسلحة النووية

ماذا حققنا في عام ٢٠١٦؟

استخلصنا استنتاجات مفادها أنه بشأن

✓ ٥ دول

ظلت المواد النووية في المرافق المختارة التي طبقت عليها الضمانات في نطاق الأنشطة السلمية.

✓ ٣ دول

ظلت المواد أو المرافق أو المفردات الأخرى النووية التي طبقت عليها الضمانات في نطاق الأنشطة السلمية.

✓ ١٠٤ دول

ظلت المواد النووية المعلنة في نطاق الأنشطة السلمية.

✓ ٦٩ دولة

ظلت جميع المواد النووية في نطاق الأنشطة السلمية.

كيف حققنا ذلك؟

إطارنا القانوني

١٨١ دولة

لديها اتفاقات ضمانات نافذة و ١٢٩ دولة لديها بروتوكولات إضافية نافذة



ما تغطيه ضماناتنا



١٢٩٠ مرفقاً نووياً ومكاناً واقعاً خارج المرافق



٢٠٤٠٧٣ كمية معنوية من المواد النووية

عملية التحقق التي نتبعها

جمع وتقييم

١٠٣٧١٥٦ تقريراً من تقارير المواد النووية



أجرت

٣٠٠٧ من عمليات التحقق في الميدان

١٣٢٧٥ من أيام العمل الميداني



١٤٣٦ كاميرا موصلة بـ ٢٦٦ مرفقاً

التحقق من

٢٥٠٤٤ من الأختام

المثبتة على المواد النووية أو المعدات الحرجة في المرافق أو معدات الضمانات الخاصة بالوكالة في المرافق النووية



جمعت

٤٧٤ من العينات البيئية

٦٠٣ من عينات المواد النووية



نشرت

١٠٥٧ من نظم القياس غير المتلف



رصدت عن بعد ١٢٢ مرفقاً



مواردا



١٣٥ مليوناً

٤٠,٥+ مليوناً من خارج الميزانية



٩٣٢ موظفاً ومتعاقداً

من ٩٦ بلداً

تتعلق بالأسلحة. وتتطلب معاهدة عدم الانتشار من الدول غير الحائزة لأسلحة نووية أن تبرم اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة يُلزم الدول بقبول الضمانات. ويجب على الدول التي لديها اتفاق ضمانات شاملة نافذ أن تُعلن عن جميع المواد والمرافق النووية إلى الوكالة. وتتولى الوكالة بعد ذلك التحقق بصورة مستقلة من هذه الإعلانات. ويمكن تكميل اتفاق الضمانات المذكور ببروتوكول إضافي يزيد إلى حد كبير من قدرة الوكالة على التحقق من الاستخدام السلمي لجميع المواد النووية في الدولة المعنية.

مع الوكالة، كما تقتضي المادة الثالثة من تلك المعاهدة. ولم تستطع الوكالة أن تستخلص أي استنتاجات بشأن الضمانات فيما يتعلق بتلك الدول. ويقدم الرسم المعلوماتي أعلاه مزيداً من المعلومات عن أنشطة التحقق والرصد التي اضطلعت بها الوكالة في عام ٢٠١٦.

ما هي الضمانات؟

الضمانات هي مجموعة من التدابير التقنية تسعى الوكالة من خلالها إلى التحقق من أن أي دولة تفي بتعهداتها الدولية بعدم استخدام البرامج النووية السلمية لأغراض

النووية التي طبقت عليها الضمانات ظلت في نطاق الأنشطة السلمية.

وفيما يخص الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتي لديها اتفاقات ضمانات طوعية نافذة، توصلت الوكالة إلى استنتاج مفاده أن المواد النووية في المرافق المختارة ظلت في نطاق الأنشطة السلمية أو سُحبت من الضمانات على النحو المنصوص عليه في الاتفاقات.

وفي عام ٢٠١٦، كانت هناك ١٢ دولة طرفاً في معاهدة عدم الانتشار لم تُدخِل بعد إلى حيز النفاذ اتفاقات ضمانات شاملة معقودة